الأمم المتحدة
E/CN.17/2001/PC/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 March 2001
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بصفتها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة
الدورة التنظيمية
٣٠ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠١

المياه: مصدر رئيسي للتنمية المستدامة*

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٥	٣
ثانيا - النُهج الاستراتيجية للتنمية والإدارة المستدامتين للمياه	٦-٢٢	٣
ألف - الحاجة إلى نهج متكامل لموارد المياه العذبة	٦-١٠	٣
باء - دور أصحاب المصلحة	١١-١٣	٥
جيم - معلومات متصلة باتخاذ القرارات	١٤-١٥	٥
دال - التعاون الدولي والآليات الدولية لبناء القدرات المؤسسية	١٦-١٩	٦
هاء - تمويل التنمية والإدارة المستدامتين للمياه	٢٠-٢٢	٦

* أعدت اللجنة الفرعية للموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية هذا التقرير بوصفها مديرة مهام فيما يتعلق بالفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، وأسهمت فيه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وهو عرض وقائعي موجز يهدف إلى إبلاغ اللجنة بالتطورات الرئيسية التي طرأت على هذا المجال.

270301 260301 01-27390 (A)
0127390

ثالثا –	التنمية والإدارة المستدامتان للمياه في سياق شامل لعدة قطاعات	٢٣-٢٦	٧
	ألف – الزراعة المستدامة والتنمية الريفية	٢٣	٧
	باء – تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية	٢٤	٨
	جيم – محاربة الفقر	٢٥	٨
	دال – الجوانب الاجتماعية للتنمية والإدارة المستدامتين للمياه	٢٦	٩
رابعا –	التحديات التي تواجه التنمية والإدارة المستدامتين للمياه	٢٧	٩

أولا– مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، والتحديات التي تواجه هذا التنفيذ. ويركّز على الحالة الراهنة لموارد وخدمات المياه العذبة، آخذا في الاعتبار المسائل الجامعة في جدول أعمال القرن ٢١، والعناصر الرئيسية لإدارة المياه التي يتعيّن تواجدها من أجل تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

٢ - والمياه مورد طبيعي محدود وضروري لاستمرار الحياة والنظم الإيكولوجية ومصدر رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من تحسن فعالية استخدام المياه، ولا سيما في البلدان النامية، فقد ازداد استخدام المياه العذبة والطلب عليها وتكرار حوادث تلوث المياه نتيجة للنمو السكاني وتوسّع الأنشطة الاقتصادية. وبالكاد جارى الوصول إلى إمدادات المياه الآمنة والمرافق الصحية الكافية للنمو السكاني الذي شهده العقد الأخير، في حين يزداد الطلب على المياه لإنتاج الأغذية والألياف.

٣ - وبغية تلبية الاحتياجات والخدمات البشرية والإيكولوجية الأساسية، يتعيّن على المجتمعات أن تواجه عدة تحديات خطيرة وأن تتغلب عليها، منها: الاستخدام المكثّف والسيء لموارد المياه المحدودة والمهددة بالنفاذ وعدم تساوي توزيعها الجغرافي؛ والاستثمارات غير الوافية وغير المنصفة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية، فضلا عن الاستثمارات غير الوافية في البنى الأساسية لخدمات المياه، بما في ذلك المرافق الصحية.

٤ - ويُقدّر أن يزداد استخدام البشر للمياه في العقدين المقبلين بنسبة ٤٠ في المائة، وأن كمية المياه المطلوبة لزراعة الأغذية للسكان الذين يتنامى عددهم في البلدان النامية ستزداد بنسبة ١٧ في المائة. ويُتوقّع أن يواجه ثلث البلدان الواقعة في مناطق العالم التي تعاني من قلّة المياه نقصا حادا في المياه في هذا القرن. وبحلول عام ٢٠٠٥، سيزداد عدد الناس الذين يعيشون في البلدان التي تعاني من النقص في المياه ست مرات ونصف، أو ثلاثة بلايين ونصف نسمة، عن عددهم في عام ٢٠٠٠. وتتفاقم الحالة بسبب ازدياد تلوث ونضوب سطح الأرض ومصادر المياه الجوفية. ويُقدّر بأن أكثر من نصف أنهار العالم الرئيسية تعاني من التلوث والنضوب بشكل خطير. ومن الضروري أيضا تخصيص موارد كافية من المياه من أجل استمرار الوظائف والنُظم الإيكولوجية.

٥ - وحدّد إعلان جمعية الألفية للأمم المتحدة الهدف الرامي إلى خفض نسبة سكان العالم الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو تحمل ثمنها إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويهدف الإعلان أيضا إلى وقف الاستغلال غير المستدام لموارد المياه بوضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما يعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية. ولا يحصل حاليا ١,١ بليون نسمة على الأقل على إمدادات المياه الآمنة و ٢,٥ بليون نسمة تقريبا على المرافق الصحية الكافية، وهم يعيشون في غالبيتهم في البلدان النامية. ومن أجل بلوغ الهدف الذي حددته جمعية الألفية، يجب أن تتوفر المياه الآمنة لـ ١,٦ بليون شخص إضافي. وبغية خفض نسبة الناس الذين لا يحصلون على المرافق الصحية الكافية إلى النصف، يجب توفير هذه المرافق لـ ٢,٢ بليون شخص إضافي بحلول عام ٢٠١٥.

ثانيا – النُهج الاستراتيجية للتنمية والإدارة المستدامتين للمياه

ألف – الحاجة إلى نهج متكامل لموارد المياه العذبة

٦ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، بذل المجتمع الدولي جهودا جبارة للتوعية بالشواغل المتعلقة بموارد المياه وإدارتها. وقامت عدة

اجتماعات دولية أخرى معنية بالمياه، بما فيها اجتماع فريق الأمم المتحدة للخبراء المعني بالنُهج الاستراتيجة لإدارة المياه العذبة ولجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة (١٩٩٨)، بالتوسع في مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه التي وضعها المؤتمر (الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١) وتنقيحها. غير أنه بالرغم من الاجتماعات الدولية الرئيسية العديدة المعنية بالمياه التي كان لها أثرها على صياغة سياسات وبرامج وطنية للإدارة المتكاملة للمياه، لم يتم التنفيذ الكامل للإدارة المتكاملة لموارد المياه في البلدان المتقدمة النمو والنامية. وما زالت مسائل إدارة المياه تُعالج استنادا إلى نُهج قطاعية جزئية.

٧ - ولا تزال السمة السائدة في العديد من البلدان اتّباع نهج يُعنى بالعرض، فضلا عن ضعف الهياكل المؤسسية وتشتتها، في حين يتم توسيع الخدمات المتصلة بالمياه لتعزيز الصحة العامة وإنتاج الأغذية. ويتنامى توافق الآراء على أن الإدارة المتكاملة لموارد المياه واتّباع نُهج تُعنى بالطلب يشكلان وسائل أكثر فعالية لتوفير المياه من أجل الاستهلاك البشري والأنشطة الإنمائية وإنتاج الأغذية، فضلا عن تخفيف الضغط على السلع والخدمات الإيكولوجية التي توفرها المياه العذبة في مواضعها. ويدل التركيز على الإدارة المتكاملة لموارد المياه على حدوث تغيّر هام في التفكير بشأن طريقة إدارة المياه من حيث تماسك وفعالية وعدالة توزيع المياه وتقديم الخدمات المتصلة بها.

٨ - ومن المسلّم به الآن أن التنمية والإدارة المستدامتين للمياه تتطلبان إدماج الشواغل الاقتصادية والاجتماعية في الشواغل البيئية. والتخطيط لاستخدام الأراضي والإدارة المستدامة للغابات والأراضي الرطبة والجبال والمحيطات والمناطق الساحلية هي جميعها عناصر هامة في المعادلة إذ تُعتبر المياه ودورتها أساسيتين لكل ما يحصل في المحيط الحيوي. وتعتمد النُظم الإيكولوجية الأرضية والمائية على المياه، ويجب إيلاء اهتمام خاص بأكثر المناطق الإيكولوجية هشاشة. ويجب أن تكون الأولوية الرئيسية فيما يتعلق بحماية البيئة والشواغل المرتبطة بها لتوزيع موارد المياه في الأجزاء العلوية والسفلية من المجاري المائية. ويتعيّن أيضا أن تُراعى هذه الشواغل في بناء السدود وخزانات المياه التي غالبا ما تفي بأغراض متعددة: توليد الطاقة، وضبط الفيضانات، والري، ومياه الشرب، والترفيه، والملاحة. ويرتبط بناء السدود والخزانات بالعديد من التكاليف الاجتماعية والبيئية التي يجب أخذها في الاعتبار.

٩ - ونجم عن ازدياد حدوث الكوارث الطبيعية، وما يتصل بها من كوارث بيئية وتكنولوجية، التي تتسبب بها الزلازل والانفجارات البركانية والانهيارات الأرضية والفيضانات والجفاف والأعاصير، خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية جسيمة، مما يشكل خطرا شديدا على كوكب الأرض. فتغيّر المناخ وتدهور البيئة وتزايد السكان وسرعة التحضّر والتصنيع وتفاقم الفقر يجعل المجتمعات أكثر عرضة للكوارث. ويتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ في تقريره الذي صدر مؤخرا أن ترتفع معدلات الحرارة العالمية بشكل أسرع وأعلى مما كان متوقعا، مما سيتسبب في تسارع ارتفاع مستوى البحار، ويأتي الجفاف والفيضانات كبعض الآثار المترتبة عليها. وقد يُضطر ملايين البشر إلى مغادرة المناطق الساحلية المنخفضة، فيما قد يُضطر آخرون إلى ترك أراضيهم بسبب ارتفاع معدلات الحرارة والجفاف. ويشكل الأثر السلبي لهذه الأحداث عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة. ومن المهم وضع نُظم لإدارة المخاطر والتخفيف من آثار الكوارث وتركيب نُظم للرصد والإنذار المبكّر، فضلا عن اتخاذ تدابير تأهّبية لمواجهة الطوارئ في أكثر المناطق عرضة للكوارث.

١٠ - ومن المسلّم به أن الاستفادة الكاملة من الإدارة المتكاملة لموارد المياه تتطلب تمويلا كافيا وبناء القدرات البشرية والمؤسسية وتقييما واقعيا للموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى. ويجب أن يصحب ذلك نشر المعلومات وتطبيق الحلول التكنولوجية الملائمة والنقل الملائم للتكنولوجيا، خاصة في المناطق التي تعاني من شح المياه في البلدان النامية. ونجح بعض البلدان النامية في تحويل قطاع المياه المشتت إلى قطاع استراتيجي متكامل جديد، ولا سيما البلدان التي استفادت من التعاون الإنمائي الخارجي المتماسك في مجالي بناء القدرات والتدعيم المؤسسي على كل من الصعيد الوطني والحوضي والمحلي.

باء - دور أصحاب المصلحة

١١ - جرى التسليم بشكل متزايد في العقد الماضي بالحاجة إلى تفويض إدارة موارد المياه إلى أدنى مستوى ملائم وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لجعل استخدام مصادر المياه أكثر فعالية وإنتاجية. والمجموعات الرئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، والمزارعون، والسلطات المحلية، والدوائر العلمية والتكنولوجية، وقطاع الأعمال والصناعة، ونقابات العمال، والسكان الأصليون، والأطفال والشباب والنساء، أصبحت جزءا لا يتجزأ من التنمية والإدارة المستدامتين لموارد المياه على كل من الصعيد الدولي والوطني والمحلي. وتفاوتت حتى الآن الأدوار التي قامت بها المجموعات الرئيسية وما حققته من إنجازات. فالعديد من المنظمات غير الحكومية مثلا نجح في توعية الجماعات وبناء القدرات المحلية أكثر من نجاحه في تقديم الدعم التقني لتقييم المياه وإمداداتها والمرافق الصحية. وتفاوتت نتائج المحاولات التي بُذلت لتشجيع نقل التشغيل والصيانة إلى رابطات مستخدمي المياه، إذ أن المردود الاقتصادي المنخفض عموما للزراعة المروية وعدم استقرار حيازة الأراضي لا يشكلان حوافز كافية للمزارعين لكي يقوموا باستثمارات رئيسية على المدى الطويل. وعلى الصعيدين الدولي والوطني، تشجع الشراكة العالمية للمياه وتدعم أنشطة متنوعة لتحقيق تكامل موارد المياه.

١٢ - وهناك إمكانية كبيرة لازدياد تدخل القطاع الخاص في تقديم الخدمات إلى المناطق الحضرية الأكثر يسرا في البلدان النامية. إلا أن مشاركة القطاع الخاص في توسيع الخدمات لكي تشمل الفقراء في المناطق الحضرية والريفية يظل أمرا مشكوكا فيه إذ أنه يتوقف على اتّباع سياسات للتسعير والإعانات المالية الشاملة تمكّن القطاع الخاص من توليد مردود عادل لاستثماراته. ولا يُسترد الآن في البلدان النامية أكثر من ٣٠ في المائة في المتوسط من تكاليف خدمات المياه. ولا تزال الزراعة المروية، وخاصة المساحات المزروعة المتوسطة والكبيرة، والمياه المستخدمة في الصناعة، تعتمد على الأنظمة والإعانات المالية الحكومية من أجل تقديم خدمات ذات تكلفة منخفضة.

١٣ - ومع أن طبيعة الحكومات الوطنية والمحلية تتحول من تقديم الخدمات إلى تعزيز بيئة مؤاتية، ينبغي ألا ينحسر الدور الإجمالي الذي تقوم به. ويجب توفر بيئة تنظيمية مستقرة ومتماسكة لكي تتمكن المرافق العامة والخاصة المستقلة في تقديم الخدمات ولكي تستخدم جميع القطاعات المياه بشكل أكثر فعالية. وسنّ العديد من البلدان قوانين تتعلق بالمياه، ولكن بعضها ما زال ينقصه قوانين تتعلق بموارد المياه. إلا أن المشكلة في العديد من الحالات تكمن في عدم وجود الإرادة السياسية لإنفاذ التشريعات المتعلقة بالمياه؛ والموارد والإمكانيات الأخرى اللازمة هي أيضا ضئيلة.

جيم - معلومات متصلة باتخاذ القرارات

١٤ - تتسم المياه العذبة بالتقلّب الشديد في الزمان والمكان. ويجب القيام باستمرار وبشكل متماسك برصد وإدارة كمياتها ونوعيتها وتوزيعها واستخدامها القطاعيين. ويُعتبر

جمع المعلومات الهيدرولوجية والمتعلقة بالأرصاد الجوية والجيولوجية المائية والإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية من أجل تقييم موارد المياه ورصدها ضروريا لاتخاذ قرارات مستنيرة. وتُعدّ التطورات الأخيرة التي شهدتها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات جوهرية لتعميم المعرفة العلمية والتكنولوجية. وسمحت تكنولوجيات من قبيل نُظم المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات الحاسوبية لموارد المياه والمعلومات الاجتماعية – الاقتصادية ذات الصلة بإحراز تقدّم هام في تنظيم استعادة المعلومات ونشرها. ولا يزال يتعيّن إتاحة هذه التكنولوجيات، المقترنة ببناء القدرات، للبلدان النامية على نطاق أوسع. وبالرغم من تكنولوجيات المعلومات المبتكرة، يظل جمع البيانات على الصعيد الميداني جوهريا لإجراء التقييمات السليمة والدقيقة لموارد المياه وإدارتها. ولكن للأسف، غالبا ما يتم تجاهل هذا الأمر. وحدّت القيود المالية من قدرة مؤسسات الخدمات العامة المسؤولة عن موارد المياه في العديد من البلدان على جمع البيانات على الصعيد الميداني. وفي العديد من الحالات، طرأ هبوط على كمية ونوعية المعلومات عن موارد المياه، وعن استخداماتها.

١٥ – وعقب طلب لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة إجراء تقييم دوري للنُهج الاستراتيجية لتنمية المياه العذبة وإدارتها، تعدّ اللجنة الفرعية للموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية تقريرا عن تنمية المياه في العالم، بدعم من المانحين. ويهدف التقرير إلى القيام بصورة متواصلة ومنهاجية بتقديم تقييمات نوعية وكمية لموارد المياه وتحليلات للمشاكل الهامة المتصلة بإدارة موارد المياه. وسيستند إلى حد كبير إلى البيانات الاجتماعية – الاقتصادية والهيدرولوجية والمتعلقة بالأرصاد الجوية والجيولوجية المائية التي تجمعها وكالات الأمم المتحدة.

دال – التعاون الدولي والآليات الدولية لبناء القدرات المؤسسية

١٦ – لا توجد مؤسسة دولية تُعنى بصورة خالصة بالمسائل المرتبطة بموارد المياه. وهي بطبيعتها شاملة ومتعددة الاختصاصات. ويجب أن يعالج أي جهاز مؤسسي دولي مجموعة كبيرة من القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة على جميع المستويات. ولذا يتعيّن على المنظمات الدولية المعنية بقطاع المياه أن تولي المزيد من الأولوية للتنسيق والتعاون وتكامل العمل.

١٧ – وازداد الوعي في العقد الأخير بضرورة تعاون الدول المشاطئة في القضايا المتصلة بموارد المياه المشتركة وباستراتيجيات الإدارة المتكاملة لموارد المياه. ويجب أن يأخذ هذا التعاون في الاعتبار الاتفاقات ذات الصلة بقضايا المياه، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية التنوّع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية (اتفاقية رامسار).

١٨ – وهناك مسألة أخرى ذات صلة تتمثل في تعزيز التعاون الدولي في مجالات التمويل وبناء القدرات المؤسسية والبشرية والبحوث وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا. ويُعتبر التعاون التكنولوجي أداة هامة لدعم الأنشطة الإقليمية والوطنية والمحلية لتحقيق تكامل الأنشطة المتصلة بموارد المياه في البلدان النامية. ويوازيه أهمية تدعيم خطط التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستفادة من جميع التطورات الجديدة وفرص التعاون فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف والمجتمعات المحلية.

١٩ - وفي التسعينات من القرن الماضي، انتقل تنفيذ مشاريع معيّنة لمنظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني من الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى الوكالات الوطنية بغية بناء المؤسسات الحكومية وتدعيمها. وتقوم وكالات الأمم المتحدة الآن بدور داعم ينطوي على تقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الحكومات، لبناء القدرات وتدعيم المؤسسات المعنية بموارد المياه. ويعتبر العديد من البلدان النامية ذلك الدعم عنصرا هاما في تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

هاء - تمويل التنمية والإدارة المستدامتين للمياه

٢٠ - لم يتم على وجه العموم الوفاء بالالتزامات المالية المتعلقة بإمدادات المياه والمرافق الصحية. ومع أن بعض البلدان النامية زادت الإنفاق العام على هذا القطاع، تظل الهوة شاسعة بين مستويات الاستثمار اللازمة لتحقيق التغطية الكاملة في مجالي المياه والمرافق الصحية ومستويات الاستثمار الفعلية. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن الحكومات في البلدان النامية تنفق ما يتراوح بين ١٠ و ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا على إمدادات المياه والمرافق الصحية، ويُنفق جزء كبير منها على خدمات ذات مستوى أعلى في المدن الكبرى. وأنفق المستثمرون من القطاع الخاص مبلغ ٢٥ بليون دولار إضافي ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧ على البنية الأساسية للمياه والمرافق الصحية في البلدان النامية. ومما يثير الدهشة أن الاستثمارات في قطاع إمدادات المياه في المناطق الحضرية لم تكن كافية حتى لمنع الانحسار في التغطية النسبية، بغض النظر عن الزيادة الهامة التي طرأت على عدد الأشخاص الذين لا تصلهم إمدادات المياه الآمنة. ومن المهم أيضا توفير الموارد الكافية لتحسين هياكل إدارة موارد المياه.

٢١ - وشهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة انخفاضا في المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي. وعجز قطاع إمدادات المياه الصالحة للشرب عن اجتذاب أموال كافية في إطار الاستثمار المباشر الأجنبي، ويعود ذلك جزئيا إلى انخفاض استعادة التكلفة. وتدل الصعوبات في إشراك القطاع الخاص على أن التمويل العام لا يزال أساسيا للاستثمارات في قطاع المياه. ويبعث الاتجاه نحو انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والصعوبات في الحصول على الاستثمار المباشر الأجنبي على القلق، ولا سيما نظرا للاستثمارات الضخمة اللازمة من أجل خفض عدد الأشخاص المحرومين من إمدادات المياه الآمنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢٢ - ومن الواضح أنه يتعيّن توليد موارد داخلية وخارجية هائلة من أجل نهج متكامل لموارد المياه وإيصال المياه الآمنة والمرافق الصحية الكافية للجميع في المستقبل المنظور. ومع أن بعض البلدان النامية شهد نموا اقتصاديا ملحوظا في التسعينات من القرن الماضي، فقد تعذّر عليها تحقيق زيادات كبرى في تغطية خدمة إمدادات المياه والمرافق الصحية. ومن الواضح أن مستويات الديون الخارجية العالية قوضت قدرتها على زيادة الأموال الداخلية، فضلا عن القروض الخارجية.

ثالثا - التنمية والإدارة المستدامتان للمياه في سياق شامل لعدة قطاعات

ألف - الزراعة المستدامة والتنمية الريفية

٢٣ - تتزايد النظرة إلى المياه على أنها عامل رئيسي في إنتاج الأغذية. وتُحوّل نسبة ٧٠ في المائة تقريبا من موارد المياه العذبة المستغلة في العالم للزراعة. وتستخدم الأسر المعيشية والصناعة نسبة الـ ٣٠ في المائة الباقية. وتزداد حدة التنافس على المياه ذات الكميات والنوعية الكافية نظرا لأن فرص تنمية موارد المياه تواجه المزيد من الصعوبات في العديد من البلدان. ومن المسلّم به أن تحسين فعالية استخدام المياه فضلا عن تزايد كميات المياه المتوفرة ضروريان لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المياه لزيادة إنتاج الأغذية.

وبالرغم من إحراز بعض التقدّم في زيادة فعالية استخدام المياه لأغراض الزراعة في نُظم الري العامة، فإن المحاصيل والنباتات تستفيد فعلا من نسبة ٣٠ في المائة فقط من إمدادات المياه. وتستخدم بعض البلدان تكنولوجيات أكثر فعالية أثبتت جدواها في التقليل من استخدام المياه. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان اقتربت من أحوال ندرة المياه. ويملك عدد قليل منها الوسائل المالية والمؤسسية لكفالة الأمن الغذائي، إما عن طريق استيراد الأغذية أو باتّباع إدارة أكثر فعالية للإنتاج الزراعي والطلب على الأغذية. وبما أن عدد البلدان التي تعاني من شح المياه أو النقص في الأغذية في ازدياد، فإنه يجب إثارة شواغل جدية بشأن توفير مصادر الأغذية والمياه اللازمة لزراعتها. ويعني هذا ضمنا أن نُظم التجارة والأسواق الدولية والوطنية والمحلية ستواجه تحديات تجارية ومالية جديدة.

باء – تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

٢٤ – يُقدّر بأن ما يزيد على نصف سكان البلدان النامية سيعيشون في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠١٥. ويطرح هذا النمو الحضري عددا من التحديات المؤسسية والاقتصادية والبيئية من حيث الإبقاء على الخدمات وتوسيعها والحفاظ على نوعية المياه وتحسينها، ولا سيما معالجة مياه المجارير. وأُحرز بعض التقدّم في العقد الأخير فيما يتعلق بإمدادات المياه والمرافق الصحية. فقد ازدادت بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ النسبة المئوية لمجموع السكان في البلدان النامية الذين لديهم إمكانية الحصول على المياه الآمنة من ٧٢ إلى ٧٨ في المائة، في حين ازدادت هذه النسبة فيما يتعلق بالمرافق الصحية من ٤٢ إلى ٥٢ في المائة. وتصل نسبة المياه الضائعة في معظم شبكات المياه الحضرية في البلدان النامية إلى ٥٠ في المائة من مجموع المياه المسحوبة. ومن أجل بلوغ الأهداف الدولية الرامية إلى خفض نسبة الناس المحرومين من المياه والمرافق الصحية الكافية إلى النصف، يُقدّر بأن ما يزيد على بليون نسمة سيحتاجون إلى إمدادات المياه وأن ما يقارب ١,١ بليون نسمة سيحتاجون إلى مرافق صحية كافية في المناطق الحضرية. ومع أنه يُتوقّع أن تستوعب المناطق الحضرية المزيد من الأشخاص من المناطق الريفية، فإن إجمالي عدد سكان الأرياف في العالم سيشهد زيادة مطلقة على مدى السنوات العشرين القادمة. وستترتب على النمو السكاني الإجمالي المصحوب بالتحول الديمغرافي إلى المناطق الحضرية عدة آثار اجتماعية – اقتصادية، وسيزيد من حدة التنافس داخل المناطق الحضرية والريفية وما بين استخدامات المياه في المدن والريف.

جيم – محاربة الفقر

٢٥ – يُعتبر توفير خدمات إمدادات المياه الآمنة والموثوقة والمرافق الصحية أساسيا للحفاظ على الصحة العامة للسكان الفقراء وإنتاجيتهم وكرامتهم. وخدمات المياه بالجملة للأنشطة الزراعية والصناعية هي أيضا ضرورية لتعزيز العمالة وتوليد الدخل بين فئات الدخل المنخفض. وتواصل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تقديم إعانات مالية ضخمة إلى هذه الخدمات. إلا أنه في بعض الحالات، ونظرا لتحول دور الحكومات من تقديم الخدمات إلى تشجيع البيئة المؤاتية، تنسحب الحكومات المركزية والمحلية تدريجيا، دون أي فترة انتقالية كافية، من تقديم خدمات المياه تاركة بعض شرائح السكان دون خدمات. وفي هذه الحالات، قد يصبح الفقراء أكثر عرضة لنقص المياه، مما يعرض الصحة العامة للخطر ويتسبب في مصاعب اقتصادية. وما يثير القلق هو أن الفقراء المحرومين من خدمات إمدادات المياه غالبا ما يضطرون إلى دفع ثمن للمياه إلى بائعي المياه بالقطاع الخاص يفوق ما يدفعه الحاصلون على إمدادات البلديات. وتُظهر الأرقام المتوفرة من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية عن بعض المدن في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا أن الفقراء غير الحاصلين على إمدادات البلديات يدفعون ثمن وحدة المياه بزيادة تتراوح بين ٥ مرات و ٢٨ مرة. وبالإضافة إلى ذلك،

فإن نوعية المياه التي يحصلون عليها من بائعي المياه بالقطاع الخاص غير مضمونة.

دال – الجوانب الاجتماعية للتنمية والإدارة المستدامتين للمياه

٢٦ – يعتبر تعزيز تنمية الموارد البشرية وتيسيرها، خاصة بالنسبة للنساء والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا لتحقيق الإدارة الفعالة لموارد المياه. وبناء القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب يجب أن يكون مصحوبا إلى مدى أوسع بكثير ببناء القدرات المؤسسية. وبحرمانها النساء والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية من التعليم والبرامج الصحية ومن الوظائف القيادية والإدارية، فإن المرافق المُنشأة قد لا تفي باحتياجاتهم وتستفيد من إمكانياتهم كمديرين وعاملين. ولذا يجب أن تقوم المعرفة الأساسية لتنمية موارد المياه والممارسات التي تنطبق على الأوضاع المحلية، ولا سيما بين النساء، بدور هام في إدارة موارد المياه المحلية. وهناك أيضا حاجة متزامنة لبناء القدرات المؤسسية من أجل قيام وكالات مستقلة ذاتيا تكون مسؤولة عن الإدارة المتكاملة لموارد المياه، ومن أجل دعم شفافية عمليات اتخاذ القرار وتوزيع المسؤوليات.

رابعا – التحديات التي تواجه التنمية والإدارة المستدامتين للمياه

٢٧ – تنطوي المهمة المطروحة على معرفة كيف ستواجه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية الناجمة عن الاستخدام المتزايد والمكثف والسيء لموارد المياه المحدودة والمعرضة للخطر، والتوسيع الضروري لفرص الوصول إلى إمدادات المياه الآمنة والمرافق الصحية الكافية، وهو ضروري للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب الأمر أيضا توفر تدفق حد أدنى من موارد المياه للحفاظ على السلامة الإيكولوجية، خاصة في المناطق الهشة من الناحية الإيكولوجية. ويُعتبر النهج القائم على الإدارة المتكاملة لموارد المياه جوهريا في مواجهة هذه التحديات. ويتعيّن القيام بما يلي من أجل تعزيز وتيسير التنمية والإدارة المستدامتين للمياه:

(أ) تعزيز الاستقرار الاجتماعي والقدرة على التكيّف مع التغيّرات البيئية بتطبيق استراتيجيات الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط الحد من آثار الكوارث والتخصيص والتوزيع العادلين والفعالين لموارد المياه؛

(ب) تعزيز الوعي وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، عن طريق مشاركة أصحاب المصلحة، وإقامة شراكات بين البلدان المشاطئة وبين قطاعات المستخدمين الوطنية والمحلية والقطاعين العام والخاص؛

(ج) تمكين الفقراء من الحصول على إمدادات المياه الآمنة والمرافق الصحية الكافية، كعنصر أساسي من تدابير التخفيف من وطأة الفقر، بغية تحسين الصحة والإنتاجية الاقتصادية والأمن الغذائي والكرامة البشرية؛

(د) حماية نوعية المياه السطحية والجوفية والنُظم الإيكولوجية المائية؛

(هـ) تدعيم الترتيبات المؤسسية الدولية والتعاون التقني القائم على الطلب وتمويل التنمية والإدارة المستدامتين لموارد المياه؛

(و) تعزيز الدور التمكيني للحكومات لكي تسنّ التشريعات المتعلقة بالمياه وتتولى إنفاذها وتدعم إدارة المياه المحلية وقدرات الخدمات.